I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

شهد إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] إرتفاعاً بقيمة 428 مليار ليرة (4.4 في المائة) خلال السنة الماضية ليصل إلى 10,146 مليار ليرة مع نهاية العام 2019 مقارنةً مع مبلغ 9,719 مليار ليرة خلال العام 2018[2]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة إرتفاع معظم مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها، لا سيّما المدفوعات المرتبطة بمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة. في التفاصيل، إرتفعت الرواتب والأجور والتقديمات الإجتماعية بشكلٍ بسيط بقيمة 14 مليار ليرة (0.2 في المائة)، في حين شهدت معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة زيادةً ملحوظةً بقيمة 342 مليار ليرة (14.5 في المائة) و115 مليار ليرة (13.4 في المائة) على التوالي. من جهة أخرى، إنخفضت التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 43 مليار ليرة (8.7 في المائة).

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة متوسطة بلغت 10.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي[3] للفترة الممتدة من عام 2015 ولغاية 2019. شهدت هذه النسبة ارتفاعاً تدريجياً لتصل إلى 11.8 في المائة خلال العام 2019 وذلك بزيادة من نسبة 11.7 في المائة خلال العام 2018 ومقارنةً مع نسبة 9.4 في المائة خلال العام 2015. جاءت هذه الزيادة مدفوعة بإرتفاع معدل النمو السنوي للمخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 4.4 في المائة في العام 2019، مقارنةً مع معدّل نموٍّ لإجمالي الناتج المحلي الإسمي بنسبة مقدّرة بـ 3.9 في المائة للعام نفسه. في المقابل، نمت المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة تراكمية سنوية بلغت 6.1 في المائة بين العامين 2012 و2019 ونسبة تراكمية سنوية بلغت 11.4 في المائة بين العامين 2016 و2019.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها 2015-2019

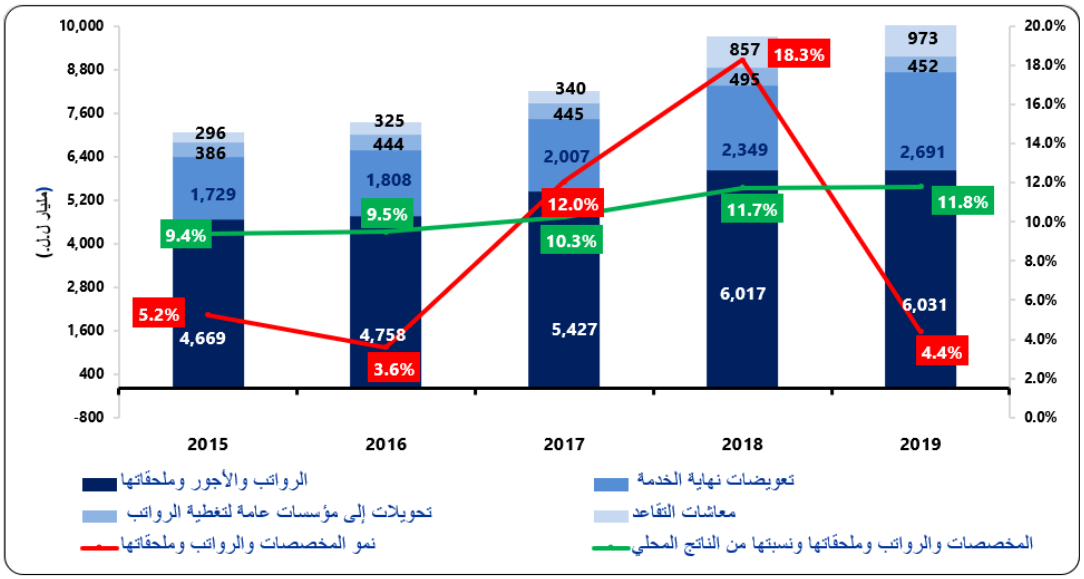

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور والمنافع الإجتماعيّة؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الأول 2019.

[3] قُدّر إجمالي الناتج المحلي بحوالي 86,077 مليار ليرة خلال العام 2019 بعد تبنّي معدّل النمو الإسمي المقدّر من صندوق النقد الدولي (IMF) وفقاً لتقرير آفاق الإقتصاد العالمي WEO الصادر في تشرين الاوّل 2019، وتطبيقه على أرقام الحسابات القومية الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي لغاية العام 2018.

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكّل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[4]، حيث سجلت نسبة 66.2 في المائة خلال كانون الثاني – كانون الأول 2017، مقابل 66.1 في المائة خلال كانون الثاني – كانون الأول 2018، و71.6 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2019. بالإضافة إلى ذلك، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 35.4 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية العام 2017، لترتفع إلى 36.2 في المائة مع نهاية العام 2018، ومن ثم إلى 39.8 في المائة من إجمالي النفقات في العام 2019. يعود السبب الرئيسي وراء هذا الإرتفاع إلى الزيادة الملحوظة في معدل نمو المخصصات والرواتب وملحقاتها[5] خلال الفترة المذكورة.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات كلّ من النفقات الجارية الأوليّة وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني– كانون الأول 2019:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الأولية الجارية واجمالي النفقات في كانون الثاني– كانون الأول 2019

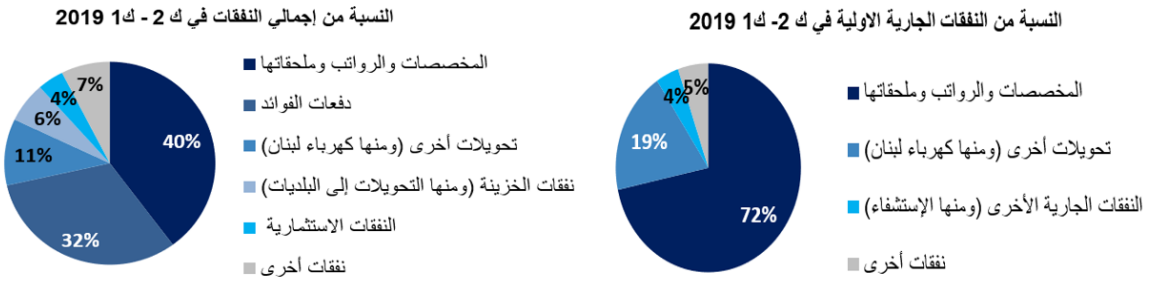

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها، بشكلٍ طفيف بقيمة 14 مليار ليرة (0.2 في المائة)، من 6,017 مليار ليرة في العام 2018 لتصل إلى 6,031 مليار ليرة خلال العام 2019. بشكلٍ عام، يعود السبب الأساسي وراء هذه الزيادة إلى (i) إرتفاع بقيمة 47 مليار ليرة في الرواتب والأجور للجهاز العسكري، (ii) زيادة بقيمة 95 مليار ليرة في الرواتب والأجور للجهاز التربوي، (iii) إرتفاع "المدفوعات الأخرى" لاشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 85 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس. في المقابل، إنخفضت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 184 مليار ليرة.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها للجهاز العسكري إلى الزيادة في الرواتب والأجور لكافة الأجهزة العسكرية والتي جاءت كما يلي: (i) 33 مليار ليرة للجيش، (ii) 8 مليار ليرة لقوى الأمن الداخلي، (iii) 5 مليار ليرة لقوى أمن الدولة، و(iv) 1 مليار ليرة لقوى الأمن العام. في المقابل، إنخفضت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 184 مليار ليرة بحيث تراجعت التقديمات لكافة الأجهزة العسكرية على الشكل التالي: قوى الأمن الداخلي بقيمة 126 مليار ليرة، الجيش بقيمة 51 مليار ليرة، قوى الأمن العام بقيمة 5 مليار ليرة وقوى أمن الدولة بقيمة ملياري ليرة.

---

[4] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

[5] إنخفض إجمالي النفقات بنسبة سنوية بلغت 5.0 في المائة خلال كانون الثاني – كانون الأول 2019 مقارنة مع إرتفاع الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة سنوية بلغت 4.4 في المائة ما أدّى إلى إرتفاع كبير في حصّة الأخيرة من إجمالي النفقات.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 78.2 في المائة من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال العام 2019، تلتها التقديمات الإجتماعية (10.4 في المائة)، المنافع الوظيفية (3.7 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.8 في المائة من المجموع. بالمقارنة مع إجمالي الإنفاق الأولي، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من 32.8 في المائة في العام 2018 إلى 35.2 في المائة في العام 2019[6].

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– كانون الأول 2018 وكانون الثاني– كانون الأول 2019

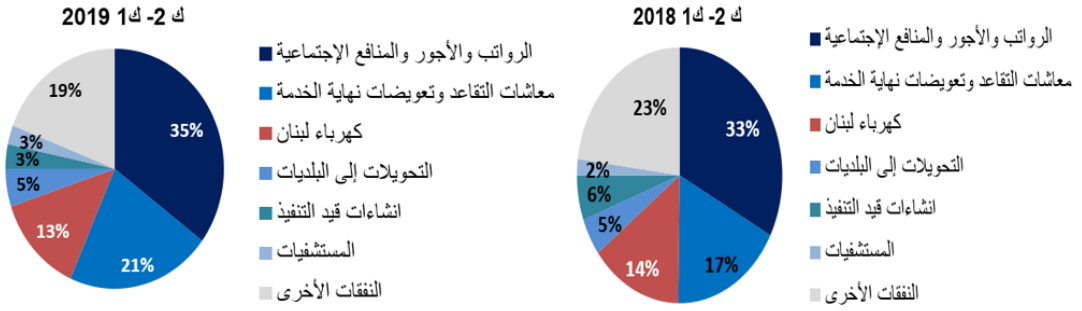

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردبات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– كانون الأول من العامين 2018 و2019

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
الجهاز العسكري	**2,983**	**3,030**	**98**	**103**	**808**	**624**	**2**	**6**	**3,891**	**3,763**
الجيش	1,944	1,976	63	67	443	392	0	1	2,450	2,436
قوى الأمن الداخلي	770	778	26	26	307	181	0	4	1,102	988
قوى الأمن العام	206	208	5	5	40	36	1	1	252	249
قوى أمن الدولة	64	69	5	5	18	15	0	0	87	90
الجهاز التربوي	**1,075**	**1,170**	**69**	**63**	**0**	**0**	**37**	**27**	**1,181**	**1,259**
الجهاز المدني 1/	**518**	**514**	**62**	**56**	**3**	**3**	**53**	**41**	**636**	**615**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**249**	**333**	**249**	**333**
الجمارك 3/									**57**	**53**
غير مصنف									**5**	**8**
إجمالي الإنفاق	**4,577**	**4,714**	**229**	**222**	**811**	**627**	**340**	**407**	**6,017**	**6,031**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.

(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور وتعويضات الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.

(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردبات الضرائب).

(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.

(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

[6] يعود سبب ذلك إلى وتيرة إنخفاض قاعدة النفقات مع تراجع النفقات الأولية بنسبة 6.8 بالمائة بالمقارنة مع معدل نمو سنوي بنسبة 0.2 بالمائة للرواتب والأجور وملحقاتها.

II.A الرواتب والأجور الأساسية

سجّلت الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إرتفاعاً بقيمة 138 مليار ليرة (3.0 في المائة) لتصل إلى 4,714 مليار ليرة مع مع نهاية العام 2019. يعود هذا الإرتفاع إلى زيادة مدفوعات الرواتب للجهازين التربوي والعسكري بقيمة 95 مليار ليرة و47 مليار ليرة على التوالي، في حين إنخفضت الرواتب والأجور لصالح الجهاز المدني بقيمة 4 مليار ليرة على أساس سنوي.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة السنوية البالغة 1.6 في المائة في الرواتب والأجور للجهاز العسكري خلال 2019 بشكل رئيسي نتيجة إرتفاع مدفوعات الرواتب لصالح الجيش بقيمة 33 مليار ليرة (1.7 في المائة) – مع زيادة الرواتب الأساسيّة للموظفين الدائمين بقيمة 38 مليار ليرة قابلها بشكل جزئي تراجع بقيمة 5 مليار ليرة في المدفوعات المتعلقة بالتدريب في الخارج. في الوقت نفسه، إرتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 8 مليار ليرة (1.1 في المائة) بحيث زادت الرواتب الأساسيّة للموظفين الدائمين بقيمة 8 مليار ليرة، قابلها بشكل بسيط تراجع في بدلات الألبسة بقيمة 1 مليار ليرة. إضافة إلى ذلك، زادت مدفوعات رواتب قوى أمن الدولة بقيمة 5 مليار ليرة (7.7 في المائة) – مع زيادة الرواتب الأساسيّة للموظفين الدائمين بقيمة 7 مليار ليرة مقابل تراجع المدفوعات المتعلقة برواتب المتمرنين بقيمة 2 مليار ليرة. من جهة أخرى، إرتفعت الرواتب المدفوعة لصالح قوى الأمن العام بقيمة 1 مليار ليرة (0.7 في المائة)، بشكل أساسي نتيجة زيادة المدفوعات العائدة لبدلات الألبسة بقيمة 5 مليار ليرة وتعويضات النقل والإنتقال بقيمة 3 مليار ليرة، وقد قابل هذه الزيادة، بشكل بسيط، تراجعًا في الرواتب الأساسية المدفوعة لصالح كل من المتمرنين والموظفين الدائمين بقيمة 5 مليار ليرة و1 مليار ليرة على التوالي.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بنسبة 8.8 في المائة على أساس سنوي خلال العام 2019، لتصل إلى 1,170 مليار ليرة بالمقارنة مع 1,075 مليار ليرة في العام 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة في المدفوعات لصالح المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقمية 107 مليار ليرة[7]، تلتها زيادة في مدفوعات رواتب المتمرنين ورواتب الموظفيين الدائمين في التعليم الثانوي بقيمة 22 مليار ليرة و15 مليار ليرة على التوالي. هذا في حين، زادت رواتب المتعاقدين في التعليم الإبتدائي والمتوسط بقيمة 9 مليار ليرة. قابل ذلك، بشكل جزئي تراجعًا في مدفوعات الرواتب لصالح الموظفيين الدائمين في التعليم الإبتدائي بقيمة 52 مليار ليرة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إنخفضت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بشكل طفيف بقيمة 4 مليار ليرة (0.8 في المائة) سنويًا لتصل إلى 514 مليار ليرة خلال العام 2019. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 18.2 في المائة من مجموع كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (16.0 في المائة)، ومن ثم وزارة المالية (11.8 في المائة). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

---

[7] مع تسديد مبلغ 48 مليار ليرة في كانون الثاني 2019 هو عبارة عن نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين للعام الدراسي 2018/2017 بموجب القرارات رقم 221، 222، 243 و244 تاريخ 2018/12/21، إضافةً إلى مبلغ 152 مليار ليرة تم تسديدها في آب 2019 وهي عبارة عن نسبة 90 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين للعام الدراسي 2019/2018 بموجب القرارات رقم 97، 98، 99 و100 تاريخ 2019/08/02.

من ناحية التغيرات الإسمية، شهدت رواتب وأجور موظفي وزارة الصحة العامة تراجعًا بارزًا بلغ 15 مليار ليرة (35.7 في المائة)[8] خلال العام 2019، مقابل زيادة رواتب وأجور موظفي كل من وزارة الخارجية والمغتربين بقيمة 9 مليار ليرة (بشكل أساسي نتيجة زيادة مدفوعات الرواتب لصالح الدبلوماسيين في البعثات اللبنانية في الخارج والمتعاقدين[9]) ووزارة العدل بقيمة 1 مليار ليرة. *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 4)*

جدول 3. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– كانون الأول من العامين 2018 – 2019

(مليون ليرة)	ك2- ك1 2018	ك2- ك1 2019	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2019
وزارة الخارجية والمغتربين	84,595	93,719	18.2%
وزارة العدل	80,863	82,004	16.0%
وزارة المالية	60,444	60,687	11.8%
رئاسة مجلس الوزراء	49,743	48,761	9.5%
مجلس النواب	44,333	42,994	8.4%
وزارة الاشغال العامة والنقل	27,636	28,639	5.6%
وزارة الصحة العامة	41,753	26,853	5.2%
وزارة الزراعة	25,684	25,901	5.0%
وزارة الداخلية والبلديات	17,147	17,630	3.4%
وزارة الدفاع الوطني	15,387	16,222	3.2%
اخرى	70,386	70,519	13.7%
المجموع	**517,971**	**513,929**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4. التغيير في رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات 2018 – 2019

	التغير الإسمي (بملايين الليرات) 2019/2018	نسبة التغيير السنوي 2019 /2018
وزارة الخارجية والمغتربين	9,123	10.78%
وزارة العدل	1,141	1.41%
وزارة الاشغال العامة والنقل	1,003	3.63%
وزارة الدفاع الوطني	835	5.43%
وزارة الداخلية والبلديات	483	2.82%
وزارة المالية	243	0.40%
وزارة الزراعة	217	0.85%
رئاسة مجلس الوزراء	-982	-1.97%
مجلس النواب	-1,339	-3.02%
وزارة الصحة العامة	-14,900	-35.69%
اخرى	134	0.19%
المجموع	-4,042	-0.78%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[8] يعود ذلك إلى مدفوعات المتأخرات للمتعاقدين خلال كانون الثاني – كانون الأول 2018، تحديدًا تلك العائدة للاعوام 1996-1997-1998 ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15 (10.7 مليار ليرة) ومدفوعات المتأخرات العائدة للفترة الممتدة من 1999/1/1 إلى 2017/08/31 بقيمة مليار ليرة بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم 2017/2016/606، بالاضافة إلى مبلغ 2 مليار ليرة مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

[9] مع زيادة بلغت 2.1 مليار ليرة لتغطية أجور الملحقين الإقتصاديين الذين تم التعاقد معهم حديثاً.

B.II. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 184 مليار ليرة (22.7 في المائة) ليسجل 627 مليار ليرة في العام 2019. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى إنخفاض التقديمات الإجتماعية لصالح الجهاز العسكري بخاصّة تلك المدفوعة لقوى الأمن الداخلي وللجيش بقيمة 126 مليار ليرة و51 مليار ليرة على التوالي.

في التفاصيل، تراجعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي خلال كانون الثاني – كانون الأول 2019 نتيجة الإنخفاض الملحوظ في نفقات الإستشفاء ومنح التعليم بقيمة 96 مليار ليرة و13 مليار ليرة على التوالي، إضافة إلى تراجع تقديمات المرض والأمومة بقيمة 10 مليار ليرة.

علاوة على ذلك، تراجعت التقديمات المخصصة للجيش بقيمة 51 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس نتيجة الإنخفاض السنوي في عدّة أنواع من التقديمات خاصة منح التعليم ونفقات الإستشفاء بقيمة 23 مليار ليرة و15 مليار ليرة على التوالي، إضافة إلى تراجع تقديمات المرض والأمومة بقيمة 10 مليار ليرة.

بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت التقديمات الإجتماعية لقوى الأمن العام بقيمة 5 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس نتيجة التراجع السنوي في نفقات الإستشفاء بقيمة 4 مليار ليرة مترافقة مع إنخفاض منح التعليم بقيمة ملياري ليرة والتي قابلها جزئياً إرتفاع تقديمات المرض والأمومة بقيمة 2 مليار ليرة.

كما وتراجعت التقديمات الإجتماعية لقوى أمن الدولة بقيمة ملياري ليرة بشكل رئيسي نتيجة تراجع منح التعليم بقيمة ملياري ليرة.

C.II. اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

سجّلت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة زيادة سنويّة بقيمة 85 مليار ليرة لتصل إلى 333 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2019[10]، بإرتفاع بنسبة 34.0 في المائة من مبلغ 249 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2018.

[10] تمّ تسجيل هذه الزيادة خلال شهر كانون الأول ٢٠١٩، حيث حافظ إجمالي المدفوعات إلى تعاونية موظفي الدولة لغاية تشرين الثاني 2019 على قيمة ٢٤٩ مليار ليرة.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1716-1729
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE